أثر أقوال الصحابة -رضي الله عنهم- في ترك العمل بالحديث الضعيف عند الامام مالك من الموطأ

The impact of the sayings of the Companions - may Allah be pleased with them - on abandoning weak Hadith in practice according to Imam Malik in Al-Muwatta

إعداد

حنان أحمد مشني الزهراني

Hanan Ahmad Mashni Al-Zahrani

مسار الفقه وأصوله - قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية - جامعة الملك سعود

Doi: 10.21608/jasis.2025.463004

استلام البحث ٣٠/ ٨ /٢٠٢٥

قبول البحث ٢٥ / ١٠ /٢٠٢٥

الزهراني، حنان أحمد مشني (٢٠٢٥). أثر أقوال الصحابة -رضي الله عنهم- في ترك العمل بالحديث الضعيف عند الامام مالك من الموطأ. ***المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٣٤)، ٦٧٧- ٧٠٦.

http://jasis.journals.ekb.eg

أثر أقوال الصحابة -رضي الله عنهم- في ترك العمل بالحديث الضعيف عند الامام مالك من الموطأ

المستخلص:

يهدف البحث إلى: بيان المراد بالحديث الضعيف لغة واصطلاحًا، ومنهج الإمام مالك في رواية الحديث الضعيف، وجمع أقوال الصحابة – رضي الله عنهم – المتعلقة بالأحاديث الضعيفة، وتحليل المواقف التطبيقية للصحابة في تقوية العمل بالحديث الضعيف أو تركه ، وإبراز أثر هذه المواقف عند الفقهاء وبخاصة المالكية، ولقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنتاجي في عرض أفكار بحثه . ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث :

- الحديث الضعيف عند المحدثين هو ما لم تتوافر فيه شروط الصحة والحسن، بينما نظر إليه الأصوليون من زاوية القبول والرد، مما يعكس تباين المناهج وتكاملها في الوقت نفسه.

- الإمام مالك كان شديد التحري في الرواية، فترك كثيرًا من الأحاديث التي رواها غيره من أصحاب السنن، واستعاض عنها بذكر أقوال الصحابة، التي وردت في مسائل الأحاديث المتروكة.

- من أقوال الصحابة -رضي الله عنهم- ما قوّى العمل ببعض الأحاديث الضعيفة ومنها ما ضعف العمل ببعض الأحاديث الصحيحة ظاهرياً، فصار لها قوة عملية معتبرة عند الأصوليين.

الكلمات المفتاحية : أقوال ، الصحابة ، الحديث الضعيف ، الامام مالك .

Abstract:

This study aims to clarify the meaning of the weak ḥadīth linguistically and technically, examine Imām Mālik's methodology in narrating weak ḥadīths, collect the statements of the Companions (may Allah be pleased with them) related to weak ḥadīths, analyze their practical stances in either reinforcing or abandoning acting upon them, and highlight the impact of these positions on later jurists—especially within the Mālikī school. The researcher employed the inductive, analytical, and deductive methodology in presenting the study's ideas. Among the main findings are the following**:**

- The weak ḥadīth, according to the ḥadīth scholars, is that which does not meet the conditions of authenticity or soundness, whereas the uṣūl scholars approached it from the perspective of

ISSN: 2537-0405 *eISSN: 2537-0413*

acceptance and rejection, reflecting both divergence and complementarity between methodologies.
- Imām Mālik exercised great caution in narration; he omitted many ḥadīths reported by others among the compilers of the Sunan and replaced them with the sayings of the Companions concerning the same issues addressed in the omitted ḥadīths.
- Among the Companions' statements (may Allah be pleased with them) are those that strengthened the practical application of certain weak ḥadīths and, conversely, weakened reliance on some apparently authentic ones, thus granting certain weak reports a significant practical authority recognized by uṣūl scholars.
Keywords: Companions – Weak Ḥadīth – Imām Mālik – Statements.

المقدمة

الحمد لله الذي حفظ دينه بحفظ كتابه وسنة نبيه -ﷺ-، ووفق العلماء لحراسة الشريعة وصيانة الحديث، وجعل الصحابة – رضوان الله عليهم – أئمة هدى وقدوة للتابعين ومن بعدهم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد :

فإنَّ الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله تعالى، وقد بذل الصحابة – رضي الله عنهم – جهدًا عظيمًا في نقله وحفظه وتمييز صحيحه من ضعيفه. ومن أبرز القضايا المهمة: العمل بالحديث الضعيف، حيث اختلفت المواقف بين القبول بشروط أو الترك التام. وقد كان لأقوال الصحابة ومواقفهم العملية أثرٌ بيّن في تشكيل مناهج المحدثين والفقهاء من بعدهم. ويهدف هذا البحث إلى إبراز أثر أقوال الصحابة في ترك العمل بالحديث الضعيف عند الإمام مالك، مع تتبع التطبيقات العملية لذلك.

أهمية البحث وأسباب اختياره :

تبرز أهمية هذا البحث في أنه يتناول أقوال الصحابة في التعامل مع الحديث الضعيف وكيفية العمل به، وإظهار التطبيقات العملية لهذا المنهج عند الإمام مالك في كتابه الموطأ باعتبار هذا الكتاب من أقدم الكتب التي جمعت بين علمي الحديث والفقه مما يبين ارتباط السنة بعمل الصحابة والسلف الصالح، والأصالة في حماية السنة من الدخيل. وقد وقع اختياري على موضوع (أثر أقوال الصحابة
في ترك العمل بالحديث الضعيف عند الامام مالك من الموطأ) لندرته استقلالًا في الدراسات، ولحاجتنا إلى إبراز تميز منهج الصحابة وربطه بمناهج الأئمة بعدهم.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

مشكلة البحث :

على الرغم من وجود إشارات في كتب الحديث والجرح والتعديل لموقف الصحابة من الحديث الضعيف، إلا أن ذلك لم يُجمع في دراسة مستقلة تُبرز أثرها في التشريع والعمل. ومن هنا تبرز مشكلة البحث: كيف تعامل الصحابة مع الحديث الضعيف؟ وما أثر أقوالهم وممارساتهم في تقوية العمل به أو تركه؟ وما انعكاس ذلك على مناهج الأئمة، خاصة الإمام مالك؟

أهداف البحث :

١ - بيان المراد بالحديث الضعيف لغة واصطلاحًا، ومنهج الإمام مالك في التعامل معه.

٢ - ذكر أقوال الصحابة – رضي الله عنهم – المتعلقة بالحديث الضعيف.

٣ - تحليل المواقف التطبيقية للصحابة في تقوية العمل بالحديث الضعيف أو تركه.

٤ - إبراز أثر هذه المواقف في المناهج الحديثية والفقهية اللاحقة.

أسئلة البحث :

١ - ما تعريف الحديث الضعيف في اللغة والاصطلاح؟

٢ - ما منهج الإمام مالك في التعامل مع الحديث الضعيف؟

٣ - ما أبرز أقوال الصحابة الدالة على تقوية العمل بالحديث الضعيف أو تركه؟

٤ - كيف أثرت مواقف الصحابة في مناهج الأئمة بعدهم؟

منهج البحث :

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنتاجي؛ حيث يقوم الباحث باستقراء النصوص والأقوال المروية عن الصحابة من المصادر الأصيلة، ثم تحليلها وفق قواعد علم مصطلح الحديث، مع الاستفادة من مناهج المحدثين والفقهاء في النقد، للوصول إلى نتائج علمية تعكس الموقف الأصيل من العمل بالحديث الضعيف.

خطة البحث :

أثر أقوال الصحابة -رضي الله عنهم- في ترك العمل بالحديث الضعيف وتطبيقاته

المطلب الأول: المراد بالحديث الضعيف وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تعريف الضعيف في اللغة

الفرع الثاني: تعريف الحديث الضعيف في الاصطلاح:

الفرع الثالث: منهج الإمام مالك في رواية الحديث الضعيف

المطلب الثاني: أقوال الصحابة -رضي الله عنهم- الدالة على تقوية العمل بالحديث أو تضعيفه ، وفيه فرعين:

الفرع الأول: أقوال الصحابة الدالة على تقوية العمل بالحديث الضعيف

الفرع الثاني: أقوال الصحابة الدالة على ترك العمل بالحديث الضعيف.

المطلب الثالث: أمثلة تطبيقية ، وفيه فرعين :

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الفرع الأول: أمثلة تطبيقية على أقوال الصحابة الدالة على تقوية العمل بالحديث الضعيف .
الفرع الثاني: أمثلة تطبيقية على أقوال الصحابة الدالة على ترك العمل بالحديث الضعيف.
الخاتمة : تشتمل علي أبرز النتائج والتوصيات .
المصادر والمراجع .

المطلب الأول: المراد بالحديث الضعيف وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تعريف الضعيف في اللغة:

الضعف في اللغة يأتي لمعنيين:
١- بفتح الضاد وهو خلاف القوة، ومنه قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ﴾ [الروم:٥٤] وهذا المعنى هو المناسب للمعنى الاصطلاحي هنا.
٢ - بكسر الضاد وهو أن يزاد الشيء مثله ومنه قوله تعالى: ﴿إِذًا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء:٧٥] (١)

الفرع الثاني: تعريف الحديث الضعيف في الاصطلاح:

الضعيف عند المحدثين: "كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن". (٢)

ويرد الضعف على الحديث إذا فقد صفات تعود إلى ما يلي:
١- صفات تعود إلى السند مثل انقطاع السند أو ضعف الراوي وغيرها.
٢- صفات تعود إلى المتن كالاضطراب أو الشذوذ وغيرها.

وللحديث الضعيف أنواع كثيرة منها المنقطع، والمرسل، والمضطرب وغيرها.

الضعيف عند الأصوليين:

لم يتناول الأصوليون الحديث الضعيف بحسب شروط الصحة في السند والمتن وإنما بحثوا الحديث من حيث العمل به أو عدم العمل به.
وقسم الأصوليون الحديث إلى مقبول ومردود، لذلك قد يروى الحديث الصحيح لكن لا يعمل به لوجود الناسخ أو المقيد أو المعارض.
وقد يكون الحديث ضعيف لعلة في السند أو المتن لكن يوافقه الإجماع أو القياس فيعمل به.
يقول الغزالي:" ونعني بالمقبول ما يجب العمل به، وبالمردود ما لا تكليف علينا في العمل به."(٣)

---

(١) انظر مقاييس اللغة، ابن فارس،٣٦٢/٣، مادة ضعف- لسان العرب، ابن منظور، ٢٠٤/٩، مادة ضعف.
(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص١١٢.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

والمباحث الأصولية في العمل بالحديث الضعيف كثيرة فمثلا:
أفرد الباجي في أصوله فصلاً للحديث عن الأخبار والعمل بها وذكر فيه: المرسل ووجوب العمل به وهو من أنواع الضعيف عند المحدثين، وكذلك ذكر فصلاً بعنوان: لا يحتج برواية من عرف بكثرة السهو، ورواية المجهول، وخبر الفاسق وغير ذلك من أقسام الحديث الضعيف.
وذكر ابن حاجب في مختصره: الخبر وقسمه إلى قطعي كالمتواتر، وإلى ظني.
والظني قسمه إلى ما يظن صدقه كخبر العدل، وما يظن كذبه كخبر الكذاب، والمشكوك فيه كخبر المجهول.
وكذلك ذكر تقسيماً آخر فقسمه إلى متواتر وآحاد وبين قطعية الخبر المتواتر أما الآحاد ففصل فيه وذكر جواز التعبد به، وأفرد باباً لمسند غير الصحابي - وهو ما يسمى في اصطلاح المحدثين المقطوع - وذكر فيه طرق الرواية من قراءة الشيخ أو القراءة عليه وغير ذلك.[٤]
وكذلك قسم القرافي في شرحه للمحصول: الخبر إلى متواتر وآحاد وذكر في الآحاد إذا احتفت به القرائن أنه قد يفيد القطع كالخبر المتواتر، وذكر شروط قبول خبر الآحاد ومنها أن يكون ناقله عدل.[٥]
والمباحث الأصولية في الخبر والرواية، وطرق السماع، ومباحث التعارض، والتخصيص والعموم، وغيرها كثيرة لا يمكن حصرها.
وفي هذا المبحث نبين ما رواه الإمام مالك من الضعيف في اصطلاح المحدثين وأتبعه بأقوال الصحابة التي تؤكد معناه والعمل به، أو ما ترك الإمام مالك روايته تضعيفاً له، وانتقده بذكر أقوال الصحابة المخالفة له في الموطأ.

الفرع الثالث: منهج الإمام مالك في رواية الحديث الضعيف:

كان الإمام مالك من المحدثين الكبار المشهود له بعلمه وثقته في روايته للحديث.
وقد كان كبار المحدثين والنقاد يعترفون له بالفضل ويوردون أقواله في كتبهم ويفردون لكلامه أبواباً لعلمهم بمكانته في تصحيح الحديث وتضعيفه.
وكثيراً ما كانوا يوثقون الرجال لرواية مالك بن أنس -رحمه الله عنهم- من ذلك:
قال ابن معين: "وطلحة الأيلي حدث عنه مالك بن أنس وهو ثقة"[٦]
وقال: "بلغني عن مالك بن أنس أنه قال عجباً من شعبة هذا الذي ينتقى الرجال وهو يحدث عن عاصم بن عبيد الله".[٧]

---

(٣) المستصفى، الغزالي، ص١٢٣.
(٤) مختصر ابن حاجب، ٥١٩/١.
(٥) نفائس الأصول في شرح المحصول، القرافي، ٢٨٠٨/٦.
(٦) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ١٧٠/٣
(٧) المرجع السابق ، ١٧٠/٣ .

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

قال الإمام أحمد: "مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرف فهو حجة"[٨]
وقال ابن المديني نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة وذكرهم ثم قال:" ثم صار علم هؤلاء الست إلى أصحاب الأصناف ممن صنف فلأهل المدينة: مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي"[٩]
وقال:" ولم يكن بالمدينة بعد هؤلاء أعلم بهم من ابن شهاب ويحيى بن سعيد وأبي الزناد وبكير بن عبد الله الأشج ثم لم يكن أحد أعلم بهؤلاء بمذهبهم من مالك بن أنس"[١٠]
وذكر أبو حاتم الرازي فصلاً خاصاً بالأئمة في الحديث وذكر مالك بن أنس في أولهم وترجم له ثم أفرد أبواباً في علمه بالحديث من ذلك:
باب ما ذُكر من صحة حديث مالك وعلمه بالآثار، وباب ما ذُكر من معرفة مالك برواة الآثار وناقلتهم، وسرد في هذه الأبواب أقوال السلف وشهاداتهم لعلم مالك بالحديث والأسانيد.
وأورد سؤالات كبار الأئمة لمالك بن أنس عن الرواة من ذلك:

- يحيى بن سعيد القطان يقول سألت مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحيى أكان ثقة؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه.
- ابن إدريس قال قلت لمالك بن أنس وذكر المغازي فقلت: قال ابن إسحاق: أنا بيطارها فقال قال لك أنا بيطارها؟ نحن نفيناه عن المدينة.[١١]

قال ابن الجوزي: "ومن مثل مالك متبع لآثار من تقدم مع عقل وأدب؟ مسانيد مالك أشهر من أن تذكر وهو النجم الثاقب في أهل النقل"[١٢]
وشهادات العلماء في علم مالك بالحديث وصحيحه وضعيفه، وتوثيق الرجال ونقدهم أكثر من أن تحصى.

ومن أبرز ما يميز منهج الإمام مالك في رواية الحديث الضعيف:

أولاً: ترك الحديث الضعيف وعدم روايته وتدوينه:

وقد نص على ذلك الإمام مالك فيما رواه عنه بشر بن عمر قال: سألت مالكاً مرة عن رجل فقال: "لو كان ثقة لرأيته في كتبي".[١٣]
وقال مروان بن عمر: "ما ترك مالك الرواية عن أحد إلا ضعف"[١٤].

---

(٨) الجامع لعلوم الإمام أحمد، الرجال، ٩١/١٩.
(٩) العلل لابن المديني، ص٣٧
(١٠) المرجع السابق.
(١١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ١٩/١.
(١٢) صفوة الصفوة، ابن الجوزي ٣٩٧/١.
(١٣) الجرح والتعديل، ابن ابي حاتم الرازي، ٢٤/١-ترتيب المدارك، القاضي عياض، ١٩٢/١- الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٤/١- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي ١٧٧/١.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

لذلك تورع الإمام مالك عن رواية كثير من الأحاديث رواها بعده أهل المصنفات كالبخاري ومسلم وغيرهم.
وقد يروي الحديث ويخالفه ويبين ضعف الاحتجاج به.
سأل ابن الماجشون لمَ رويتم الحديث ثم تركتموه؟ قال: "ليعلم أنا على علم تركناه".[١٥]

ثانياً: التنقيب عن الرجال:

كان الإمام مالك -رحمه الله- يقول: "لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من سوى ذلك، لا يوخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله -ﷺ-، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث".[١٦]
وقال: "أدركت بهذا البلد مشيخة أهل فضل وصلاح يحدثون ما سمعت من أحد منهم شيئاً قط، قيل له لم يا أبا عبد الله؟ قال: كانوا لا يعرفون ما يحدثون".
وقال سفيان بن عيينة: ر"حم الله مالكاً ما كان أشد انتقاءه للرجال".[١٧]
وقيل لمالك رحمه الله: لم تكتب عن صالح مولى التوأمة وحزام بن عثمان وعمر مولى غفرة؟ قال: "أدركت سبعين تابعياً في هذا المسجد ما أخذت العلم إلا عن الثقات المأمونين".[١٨]
وهو رحمه الله لم يروى إلا عن الثقات، ووافقه العلماء في توثيق من روى عنهم.
قال ابن معين: " لم يحدث مالك إلا عن ضعيفين عبد الكريم وهو أبو أمية وعن رجل آخر "[١٩]
وقال ابن عبد البر: " وإنما روى مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو مجتمع على ضعفه وتركه؛ لأنه لم يعرفه، إذ لم يكن من أهل بلده، وكان حسن السمت والصلاة، فغره ذلك منه، ولم يدخل عنه في كتابه حكماً أفرده به"[٢٠]
ولم يروي رحمه الله عن المبتدعة إلا عن من لم تدفعه بدعته للكذب في الحديث كداود بن الحصين وثور بن زيد.

---

(١٤) ترتيب المدارك، القاضي عياض ، ١٦٩/١.
(١٥) ترتيب المدارك، القاضي عياض ، ٤٥/١.
(١٦) الانتقاء، ابن عبد البر، ص١٧- ترتيب المدارك، القاضي عياض،١٣٧/١- شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، ٦٩٠/١.
(١٧) المراجع السابقة.
(١٨) حلية الأولياء، أبو نعيم الأصبهاني ٣٢٣/٦.
(١٩) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٢٣٥/٣.
(٢٠) المرجع السابق، ٢٥٧/١.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وقال عنهما مالك: " كان لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب في الحديث؛ قال ذلك فيه – أي في داود- وفي ثور بن زيد، وكانا جميعاً ينسبان إلى القدر وإلى مذهب الخوارج ولم ينسب إلى واحد منهما كذب، وقد احتملا في الحديث، وروى عنهما الثقات الأئمة."[٢١]

ثالثاً: ترك الشذوذ والنكارة:

الحديث الشاذ من أنواع الحديث الضعيف وهو أن: أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس[٢٢]

قال مالك: ما بال أهل العراق يسألوني عن حديث: "السفر قطعة من العذاب"؟ قيل له: لم يروه أحد غيرك، فقال: لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما حدثت به.[٢٣]

وحديث السفر قطعة من العذاب صحيح، وهذه المقولة من الإمام مالك من ورعه رحمه الله.

قال ابن عبد البر: " والحديث مسند صحيح ثابت، احتاج الناس فيه إلى مالك، وليس له غير هذا الإسناد من وجه يصح"[٢٤]

وقيل لمالك ليس في كتابك حديث غريب.

قال سررتني.[٢٥]

قال ابن عبد البر:" معلوم أن مالكاً كان أشد الناس تركا لشذوذ العلم، وأشدهم انتقادا للرجال، وأقلهم تكلفاً، وأتقنهم حفظاً؛ فلذلك صار إماما"[٢٦]

قال الشافعي: " وإذا ذكر الأثر فمالك النجم وإذا جاءك الحديث من ناحية الكوفيين فلم تجد له أصلاً عند المدنيين فاضرب به عرض الحائط ولا تلتفت إليه "[٢٧]

رابعاً: العناية بترتيب الحديث:

كان الإمام مالك رحمه الله يبتدأ بالحديث المسند ثم يتبعه المرسل أو البلاغ إذا كان في الباب حديثاً عنده بطريق مسند، ثم يعضده بأقوال الصحابة.

وهذا يدل على تنبه الإمام مالك إلى شروط الحديث الصحيح، ومعرفته بها.

قال الخطيب البغدادي: " فيجب ترجيح ما اجتمع فيه الاتصال والإرسال على ما انفرد عن ذلك"[٢٨]

([٢١]) التمهيد، ابن عبد البر ٣٤٨/٢.
([٢٢]) مقدمة ابن الصلاح، ص١٦٣.
([٢٣]) التمهيد، ابن عبد البر ٥٦٧/١٣.
([٢٤]) المرجع السابق.
([٢٥]) ترتيب المدارك، القاضي عياض ٧٦/٢.
([٢٦]) المرجع السابق، ٦٨١/١.
([٢٧]) كشف المغطا عن فضل الموطأ، ابن عساكر، ص٣٦.
([٢٨]) الكفاية، الخطيب البغدادي، ص٤٣٦.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

خامساً: نقل المراسيل والبلاغات:

ضمن الإمام مالك موطأه أحاديث دون أن يلتزم فيها بذكر السند، وكان يستشهد بالنصوص التي صحت ولا يفرق بين الأحاديث المروية بسند متصل، والمروية بسند مرسل أو منقطع أو كانت بلاغاً.

وقد يذكر في الباب حديثين مرسلين عن كبار فقهاء المدينة أو أكثر ليعضد بعضها بعضاً إذا لم يكن في الباب حديثاً مسنداً.

قال ابن عبد البر:"فجملة مذهب مالك في ذلك إيجاب العمل بمسنده ومرسله، ما لم يعترضه العمل الظاهر ببلده، ولا يبالي في ذلك من خالفه في سائر الأمصار"[٢٩]

قال الإمام أحمد: "ومالك يرسل أشياء كثيرة يسندها غيره"[٣٠]

وقد شهد العلماء على صحة كتابه وعملوا على وصل مراسيله، وعلى رأسهم ابن عبد البر وابن الصلاح، واعتبروا مراسيل الإمام مالك صحيحة الأصول وأوثق من مسانيد غيره. قال ابن عبد البر: "إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل "الموطأ"، قالوا: صحاح، لا يسوغ لأحد الطعن فيها؛ لثقة ناقليها، وأمانة مرسليها، وصدقوا فيما قالوه من ذلك"

ثم قال: "وصلت كل مقطوع جاء متصلاً من غير رواية مالك وكل مرسل جاء مسنداً من غير طريقه رحمة الله عليه، فيما بلغني علمه، وصح بروايتي جمعه؛ ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار (الموطأ) من الاشتهار والصحة، واعتمدت في ذلك على نقل الأئمة، وما رواه ثقات هذه الأمة"[٣١]

وقال الزرقاني: " وبلاغه ليس من الضعيف؛ لأنه تتبع كله فوجد مسنداً من غير طريقه"[٣٢]

قال أبو داود: " وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم" [٣٣]

وقال الطبري: "أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المئتين "[٣٤]كأنه يعني أن الشافعي أول من أبى قبول المرسل.

([٢٩]) التمهيد، ابن عبد البر ١٩٣/١.

([٣٠]) الجامع لعلوم الإمام أحمد، الرجال، ٩٢/١٩.

([٣١]) التمهيد، ابن عبد البر ٢٠٠/١.

([٣٢]) شرح الزرقاني، ٩٥/١.

([٣٣]) رسالة لأهل مكة، أبو داود، ص٢٤

([٣٤]) التمهيد، ابن عبد البر،١٩٥/١.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ولعل من أسباب ترك الإسناد عند الإمام مالك:

١ - أن يسمعه من جمع من أهل العلم فيرويه مرسلاً، ومثاله: ما رواه في الموطأ أنه سمع غير واحد من علمائهم يقول: لم يكن في الفطر والأضحى نداء، ولا إقامة، منذ زمان رسول الله -ﷺ- إلى اليوم.قال ابن عبد البر: " وقد يكون العالم إذا اجتمع له جماعة عن النبي -ﷺ- أو غيره في حديث واحد، يرسله إلى المعزي إليه الحديث، ويستثقل أن يسنده أحياناً عن الجماعة الكثيرة، ألا ترى إلى ما ذكرنا في صدر هذا الديوان عن إبراهيم النخعي، أنه قيل له: مرة تقول: قال عبد الله بن مسعود، ومرة تسمي من حدثك عنه؟ فقال: إذا أسندت لك الحديث عنه فقد حدثني من سميت لك عنه، وإن لم أسم لك أحداً فاعلم أنه حدثنيه جماعة."[٣٥]

٢ - أن يرسله لثقته براويه من التابعين.أرسل الإمام مالك عن ابن المسيب وعن بن اليسار وغيرهم كثيراً من الأحاديث لثقته بحديثهم، وجلالة قدرهم.ومثاله ما ذكره ابن عبد البر بقوله:"حديث حادي عشر من البلاغات مالك، أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول: يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها.وهذا وإن لم يكن فيه ذكر النبي -ﷺ- ، وكان على ذكر من لم يسم فاعله، فإنه مروي عن النبي -ﷺ- مشهور محفوظ عند أهل الحديث من حديث أبي برزة الأسلمي وغيره"[٣٦].قال الإمام أحمد: "مرسلات سعيد بن المسيب صحاح، لا نرى أصح من مرسلاته"[٣٧]وقال ابن عبد البر: " ولهذا شرطنا في المرسل والمقطوع إمامة مرسله، وانتقاده لمن يأخذ عنه، وموضعه من الدين والورع والفهم والعلم."[٣٨]

٣ - أن يكون حديثاً مشهوراً يستغنى فيه عن الإسناد.ومثاله:قال ابن عبد البر: "حديث ثان وثلاثون من البلاغات مالك، أنه بلغه أن رسول الله -ﷺ- قال:"تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله، وسنة نبيه".وهذا أيضا محفوظ معروف مشهور عن النبي -ﷺ- عند أهل العلم شهرة يكاد يستغنى بها عن الإسناد."[٣٩] ثم ذكر طرق اسناده.

٤ - أن يختلف فيه مع ثبوت الرواية:ومثاله: قال ابن عبد البر:"حديث خامس من بلاغات مالك عمن يثق به مالك، عن الثقة عنده، عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم، أن

([٣٥]) التمهيد، ابن عبد البر، ٤١٢/٤.
([٣٦]) المرجع السابق ١٢١/١٦.
([٣٧]) الجامع لعلوم أحمد ١٣٠/١٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١/٤، الخطيب البغدادي، الكفاية، ص٤٠٤، البيهقي في السنن الكبرى ٤٥٤/١ وغيرهم.
([٣٨]) التمهيد، ابن عبد البر ٢٣٠/١
([٣٩]) المرجع السابق، ٢٤٧/١٦.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

رسول الله -ﷺ- قال: "من نزل منزلاً فليقل: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل".وهذا الحديث رواه عن يعقوب بن الأشج جماعة ثقات؛ منهم الحارث بن يعقوب وابن عجلان، واختلفا عليه في إسناده.

٥ - أن يصله الحديث بسند فيه راوٍ ضعيف ولا يذكر الراوي الضعيف ويذكر الحديث مرسلاً لعلمه بصحة روايةٍ غيره.مثاله: ما ذكر ابن عبد البر:"حدثنا محمد بن علي بن المديني، قال: سمعت أبي يقول: حدثنا عاصم بن عبد العزيز الأشجعي، قال: حدثنا الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن سليمان بن يسار وبسر بن سعيد، عن أبي هريرة، أن رسول الله -ﷺ- قال: "فيما سقت السماء العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر".قال عاصم: وحدثنيه مالك، قال: أخبرت عن سليمان بن يسار وبسر بن سعيد، عن النبي -ﷺ- لم يذكر أبا هريرة، وسألت الحارث بن عبد الرحمن، فقال: أخبرني سعيد بن المسيب وبسر بن سعيد، عن أبي هريرة.قال محمد بن علي: قال أبي: وأظن مالكاً ترك حديث ابن أبي ذباب ولم يضعه في كتبه وما رأيت في كتب مالك عنه شيئاً."[٤٠]فهذا الحديث ثابت صحيح ورد في الصحيحين بأسانيد أخرى ذكرها ابن عبد البر إلا أن الإمام مالك ذكره بلاغاً لما علم صحته ورأى ضعف ابن أبي ذباب ولم يذكر لهذا الرجل شيئاً في كتبه.

٦ - أن ينتقي الحديث الصحيح ممن احترقت كتبه أو اختلط حفظه:مثاله ما ذكره ابن عبد البر:"حديث ثالث من بلاغات مالك عن الثقة عنده: مالك، عن الثقة عنده، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله -ﷺ- نهى عن بيع العربان.قال ابن عبد البر: "وقد تكلم الناس في الثقة عنده في هذا الموضع، وأشبه ما قيل فيه: إنه أخذه عن ابن لهيعة، أو عن ابن وهب، عن ابن لهيعة؛ لأن ابن لهيعة سمعه من عمرو بن شعيب ورواه عنه حدث به عن ابن لهيعة ابن وهب وغيره، وابن لهيعة أحد العلماء، إلا أنه يقال: إنه احترقت كتبه، فكان إذا حدث بعد ذلك من حفظه غلط، وما روى عنه ابن المبارك وابن وهب، فهو عند بعضهم صحيح، ومنهم من يضعف حديثه كله، وكان عنده علم واسع، وكان كثير الحديث، إلا أن حاله عندهم ما وصفنا."

٧ - أن لا يرضيه طريق سماع الحديث فيرسله:ومثال ذلك ما ذكره ابن عبد البر: "حديث سابع عمن يثق به:مالك، عن الثقة عنده، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، عن أبي موسى الأشعري، أنه قال: قال رسول الله -ﷺ- : "الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك فادخل، وإلا فارجع".يقال: إن الثقة ها هنا عن بكير هو مخرمة بن بكير، ويقال: بل وجده مالك في كتب بكير، أخذها من مخرمة.وقال ابن البرقي: قال لي يحيى بن معين: كان مخرمة

(٤٠) التمهيد، ابن عبد البر، ٥٩/١٦.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ثبتاً، ولكن روايته عن أبيه من كتاب وجده لأبيه لم يسمع منه، قال: وبلغني أن مالكاً كان يستعير كتب بكير فينظر فيها ويحدث عنها."[٤١]ونقل عن الإمام مالك قوله: "السماع عندنا على ثلاثة أضرب، أولها قراءتك على العالم، الثاني قراءته عليك، والثالث أن يدفع إليك كتاباً قد عرفه فيقول اروه عني"[٤٢] ونقل القاضي عياض: "قال مالك رحمه الله فيمن يحدث من الكتب ولا يحفظ حديثه لا يؤخذ عنه أخاف أن يزاد في كتبه بالليل"[٤٣]

هذه بعض أسباب الإرسال عند الإمام مالك، ويظهر من هذه الأسباب مدى دقة الإمام مالك رحمه الله في روايته للحديث، ومعرفته بشروط الصحيح قبل الاصطلاح عليها.

وكان مالك رحمه الله يثني على مسلم بن أبي مريم وقال: "كان لا يكاد يرفع حديثاً إلى النبي -ﷺ-."[٤٤]

فهو بهذه المقولة بين حال هذا الراوي ووضح أنه لا يرفع الحديث إلى النبي -ﷺ- ، وقد يكون هذا منه رحمه الله ثناءاً على ورع هذا الراوي، واستدلالاً على جواز رواية الحديث مرسلاً والله أعلم.

منهج الإمام مالك في تقوية الحديث بأقوال الصحابة أو تضعيفه:

كان الإمام مالك إذا روى الحديث أتبعه بأقوال الصحابة لأغراض شتى سبق بيان بعضها كتخصيص العموم أو تأويل الظاهر وغيرها.

ومن ذلك: قد يتبع الإمام مالك الحديث الذي لم يستوفي شروط الصحة بأقوال الصحابة ليؤكد معناه وصحته واتصال العمل به.

قال ابن العربي:" ونبه به أيضاً على أصل آخر من أصول الفقه وهو اتصال عمل الخلفاء بحديث النبي -ﷺ- فتقوى النفس به أو يأخذ أحاديثه فيترجح على غيره"

مثال ذلك: ما ذكره ابن العربي:" تنبيه: لما رأى مالك رحمه الله تعالى أن حديث جبريل في تقدير الأوقات بالظل لم يصح أدخل حديث أبي مسعود المحتمل في قوله: (فصلى فصلى رسول الله) -ﷺ-) ثم أدخل حديث أبي هريرة في الظل المفسر." [٤٥]

وقد يترك الإمام مالك الحديث الضعيف ويروي ما يخالفه من أقوال الصحابة، ويظهر هذا من صنيعه في الموطأ، حيث أنه يبوب للمسألة ويترك رواية الحديث الوارد الضعيف ويذكر أقوال الصحابة المخالفة؛ لينبه على ضعفه وسيظهر هذا من الأمثلة.

([٤١]) المرجع السابق ، ١٠٦/١٦.

([٤٢]) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص٧٤- فتح الباري، ابن حجر ١٥٥/١.

([٤٣]) المرجع السابق ، ص١٣٦.

([٤٤]) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي ١٩/١

([٤٥]) القبس، ابن العربي، ص٨١

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

قال ابن عبد البر: " ومثل هذا الاضطراب في الإسناد يوجب التوقف عن القول بهذا الحديث."[٤٦]

فالإمام مالك رحمه الله إذا رأى ضعف الحديث يتبع طريقتين في روايته وتدوينه:

١ - يرويه ويدونه في الموطأ وهو لم يبلغ شروط الصحة، ويتبعه بأقوال الصحابة التي تقوي معناه وتؤكده.

٢- يضعف الحديث ويتركه ولا يدونه، وينتقده برواية ما يخالفه من أقوال الصحابة.

المطلب الثاني : أقوال الصحابة -رضي الله عنهم- الدالة على تقوية العمل بالحديث أو تضعيفه :

الفرع الأول: أقوال الصحابة الدالة على تقوية العمل بالحديث الضعيف

الفرع الثاني: أقوال الصحابة الدالة على ترك العمل بالحديث الضعيف

الفرع الأول: أقوال الصحابة الدالة على تقوية العمل بالحديث الضعيف:

قول مطرنا بنوء كذا:

روى الإمام مالك أنه بلغه، أن رسول الله -ﷺ- كان يقول: إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت، فتلك عين غديقة. [٤٧]

وهذا الحديث رواه الإمام مالك بلاغاً دون ذكر إسناده.

وروى الإمام مالك بعد هذا الحديث من أقوال الصحابة ما يقوي العمل به.

فروى أنه بلغه، أن أبا هريرة كان إذا أصبح يقول: مطرنا بنوء الفتح، ثم يتلو هذه الآية: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر:٢]. [٤٨]

---

(٤٦) التمهيد، ابن عبد البر ٥٨١/١.

(٤٧) الموطأ، (٢٤١/١) ح (٦١٣)، كتاب الجمعة، باب الاستمطار بالأنواء، ابن أبي الدنيا المطر والرعد والبرق، (ص٨٠) ح (٤٢) باب المطر، واسنده فقال: حدثنا محمد بن يحيى بن أبي حاتم الأزدي، نا محمد بن عمر، نا عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة، قال: سمعت عوف بن الحارث، يقول: سمعت عائشة زوج النبي -ﷺ-... الحديث، وقال ابن عبد البر في التمهيد، (٣٨/١٦): هذا حديث لا أعرفه بوجه من الوجوه في غير "الموطأ"، إلا ما ذكره الشافعي في كتاب الاستسقاء، عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن إسحاق بن عبد الله أن النبي -ﷺ- قال: "إذا أنشأت بحرية، ثم استحالت شامية؛ فهو أمطر لها". وابن أبي يحيى مطعون عليه متروك، وإن كان فيه نبل ويقظة، اتهم بالقدر والرفض وبلاغ مالك خير من حديثه، والله أعلم، وذكر ابن الصلاح في وصل بلاغات الموطأ (ص١٢): اسناد الحديث الذي ذكره ابن أبي الدنيا ثم قال: "وفيه استدراك على الحافظين حمزة بن محمد، وابن عبد البر، وليس إسناده بذاك لمكان محمد بن عمر، والظاهر أنه الواقدي، والله أعلم" (وعلق الحافظ ابن مرزوق في جني الجنتين، (ص٧١): "توهم بعض العلماء أن قول الحافظ أبي عمر بن عبد البر يدل على عدم صحتها، وليس كذلك إذا الانفراد لا يقتضي عدم الصحة، لا سيما من مثل مالك. وقد أفردت قديماً جزءاً في إسناد هذه الأربعة الأحاديث".

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وقد روى الإمام مالك قول ابي هريرة والحديث السابق في باب الاستمطار بالأنواء بعد حديث زيد بن خالد الجهني، أنه قال: صلى لنا رسول الله -ﷺ- الصبح بالحديبية في إثر سماء كانت من الليل، فلما انصرف أقبل على الناس، فقال: هل تدرون ما قال ربكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم قال: أصبح من عبادي مؤمن بي، وكافر بي، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنجم كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب. [٤٩]

وهو يخالف الحديث الأول من نسبة المطر إلى الريح.

قال الباجي:" وإنما أدخل مالك رحمه الله هذا الحديث بأثر حديث زيد بن خالد الجهني ليبين ما يجوز للقائل أن يقول لما جرت به العادة مثل ما جرت به العادة في كثير من البلاد بأن يمطروا بالريح الغربية وفي بلاد بالريح الشرقية فيستبشر منتظر المطر إذا رأى الريح التي جرت عادة ذلك البلد أن يمطروا بها، مع اعتقاده أن الريح لا تأثير لها في ذلك ولا فعل ولا سبب وإنما الله تعالى هو المنزل للغيث، وقد أجرى العادات بإنزاله عند أحوال يريها عباده، ولو جرت العادة بنزول المطر عند نوء من الأنواء فاستبشر أحد لنزوله عند ذلك النوء على معنى أن العادة جارية به وأن ذلك النوء لا تأثير له في نزول المطر ولا هو فاعل له ولا أثر له فيه وأن المنفرد بإنزاله هو الله تعالى لما كفر بذلك بل يعتقد الحق، وإنما كفر من قال مطرنا بنوء كذا لإضافة المطر إلى النوء واعتقاده أن له فيه تأثيرا أو فعلاً "[٥٠]

الفرع الثاني: أقوال الصحابة الدالة على ترك العمل بالحديث الضعيف:

أغفل الإمام مالك بعض الأحاديث ولم يذكرها في الموطأ تضعيفاً لها ولم يعمل بها وانتقدها برواية ما يخالفها من أقوال الصحابة من ذلك:

([٤٨]) الموطأ، (٢٤٢/١) ح (٦١٤) كتاب الجمعة، باب الاستمطار بالأنواء، الشافعي الأم، (١/ ٢٨٨)كتاب الاستسقاء باب كراهية الاستمطار بالأنواء، القنازعي في تفسيره، (١/ ٢٢٥) تفسير أبواب الصلاة في رمضان، باب الغسل للعيدين، إلى آخر باب الاستسقاء، وصلاة الخوف، البيهقي معرفة السنن (٥/ ١٨١) ح (٧٢٢٦)، كتاب الاستسقاء، باب كراهية الاستمطار بالأنواء، وقال ابن الصلاح صيانة صحيح مسلم، (ص ٢٤٧): "وما أحسن قول أبي هريرة رضي الله عنه الذي رويناه عن مالك في موطئه أنه بلغه أن أبا هريرة -رضي الله عنه- كان إذا أصبح ..." قال السيوطي الدر المنثور(٥/٧): " وأخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن وهب قال: سمعت مالكاً يحدث أن أبا هريرة -رضي الله عنه- كان إذا أصبح في الليلة..."

([٤٩]) الموطأ، (٢٤١/١) ح (٦١٢)، كتاب الجمعة، باب الاستمطار بالأنواء، ومن طريقه البخاري، (١/ ٢٩٠) ح (٨١٠) كتاب صفة الصلاة، باب: يستقبل الإمام الناس إذا سلم، ومسلم، (٨٣/١) ح (٧١)كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء.

([٥٠]) المنتقى، الباجي ٣٣٥/١.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الوتر بثلاث وخمس دون تسليم:

روى الإمام مالك عن عبد الله بن عباس: أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي -ﷺ- وهي خالته، قال: فاضطجعت في عرض الوسادة، واضطجع رسول الله -ﷺ- وأهله في طولها، فنام رسول الله -ﷺ- حتى إذا انتصف الليل أو قبله بقليل، أو بعده بقليل، فاستيقظ رسول الله -ﷺ- ، فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران، ثم قام إلى شن معلق فتوضأ منها، فأحسن وضوءه ثم قام فصلي، قال عبدالله: فقمت فصنعت مثل ما صنع، ثم ذهبت فقمت إلى جنبه، فوضع رسول الله -ﷺ- يده اليمنى على رأسي، وأخذ بأذني اليمنى يفتلها، فصلى ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم أوتر، ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن، فقام، فصلى ركعتين خفيفتين، ثم خرج فصلى الصبح. (٥١)

وروى: عن زيد بن خالد الجهني، أنه قال: لأرمقن صلاة رسول الله -ﷺ- قال: فتوسدت عتبته، أو فسطاطه فقام فصلى رسول الله -ﷺ- ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين، ثم صلى ركعتين دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين دون اللتين قبلهما، ثم أوتر فتلك ثلاث عشرة ركعة. (٥٢)

وهذه الأحاديث تبين أن صلاة الليل مثنى مثنى وبعدها يوتر المصلي.

وروى الإمام مالك قول ابن عمر الذي يؤكد ذلك.

فروى أنه بلغه، أن عبد الله بن عمر كان يقول: صلاة الليل مثنى مثنى، يسلم من كل ركعتين. (٥٣)

وروى عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يسلم من الركعة والركعتين في الوتر، حتى يأمر ببعض حاجته. (٥٤)

---

(٥١) الموطأ (١١٦/١) ح (٢٩٦) كتاب وقوت الصلاة، باب ماجاء في صلاة الليل، البخاري (١/ ٧٨) ح (١٨١) كتاب الوضوء، باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره، مسلم (٥٢٦/١) ح (٧٦٣) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه.

(٥٢) الموطأ، (١١٧/١) ح (٢٩٧) كتاب وقوت الصلاة، باب ماجاء في صلاة الليل، مسلم، (١/ ٥٣١) ح (٧٦٥) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه.

(٥٣) الموطأ، ١/ ١١٣، ح ٢٩٠، كتاب وقوت الصلاة، باب ماجاء في صلاة الليل مرسلاً، ورفعه البخاري، (١٧٩/١) ح (٤٦٠) كتاب أبواب المساجد، باب: الحلق والجلوس في المسجد، ومسلم، (١/ ٥١٦) ح (٧٤٩) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل

(٥٤) الموطأ،(١٢١/١) ح (٣٠٦)كتاب وقوت الصلاة، باب الأمر بالوتر، البخاري، (١/ ٣٣٧) ح (٩٤٦) كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وهو بهذه الأحاديث وقول ابن عمر يضعف العمل بالحديث الذي يجيز التسليم في صلاة الليل بعد خمس ركعات، وهو ما رواه مسلم عن عائشة -رضي الله عنها- قالت:"كان رسول الله -ﷺ- يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها" [٥٥]

قال ابن عبد البر:" أما حديث هشام بن عروة هذا فقد أنكره مالك وقال: مذ صار هشام بالعراق أتانا عنه ما لم نعرف منه"[٥٦]

المطلب الثالث: أمثلة تطبيقية :

الفرع الأول: أمثلة تطبيقية على أقوال الصحابة الدالة على تقوية العمل بالحديث الضعيف.

الفرع الثاني: أمثلة تطبيقية على أقوال الصحابة الدالة على ترك العمل بالحديث الضعيف.

الفرع الأول: أمثلة تطبيقية على أقوال الصحابة الدالة على تقوية العمل بالحديث الضعيف:

١ ـ التجمل والتطيب للجمعة:

روى الإمام مالك، عن يحيى بن سعيد أنه بلغه، أن رسول الله -ﷺ- قال: ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبي مهنته. [٥٧]

والحديث رواه بلاغاً بدون إسناد، وأورد بعده أثراً لعبد الله بن عمر يؤكد معناه والعمل به.

فروى أن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- كان لايروح إلى الجمعة إلا ادهن وتطيب، إلا أن يكون حراماً.[٥٨]

([٥٥]) مسلم، (١/ ٥٠٨) ح (٧٣٧) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي -ﷺ- في الليل وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة.

([٥٦]) الاستذكار، ابن عبد البر ١٠٠/٢.

([٥٧]) الموطأ (١/ ١٨٠) ح (٤٦٥) كتاب الجمعة، جامع ما جاء في الجمعة، ابن ماجة، (٢/ ١٩٥) ح (١٠٩٥) أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة، أبو داود، (٣٠٤/٢) ح (١٠٧٨) في تفريع أبواب الجمعة، باب اللبس للجمعة، ابن خزيمة، عبد الرزاق، (٣/ ٢٠٣) ح (٥٣٣٠) كتاب الجمعة، باب اللبوس يوم الجمعة، البيهقي، (٦/ ٤٢٧) ح (٦٠١٨) كتاب الجمعة، باب السنة في إعداد الثياب الحسان للجمعة. قال الدارقطني في علله (٤/ ٤١٩) : " وخالفهم يحيى بن سعيد في إسناده، وزاد عليهم في متنه، لم يأت بذلك غيره" يعني الزيادة في اللفظ على حديث عائشة الذي رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن ولفظه: " لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا" ، وقال ابن عبد البر في التمهيد، (١٥/٤٤٠) "وهذا الحديث يتصل من وجوه حسان عن النبيﷺ من حديث عائشة وغيرها"

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

قال الباجي:" هذا من فعل ابن عمر موافق للحديث والعمل به وعلى ذلك عمل الأمة والحديث إذا تلقته الأمة بالقبول والعمل به لم يحتج إلى إسناد صحيح لأن عمل الأمة به يقتضي العلم بصحته بتقرير الشرع وتصحيح إسناده لا يقتضي ذلك فكان العمل به على هذا الوجه أقوى."[٥٩]

٢- إتمام الصلاة للشاك فيها:

عقد الإمام مالك باباً سماه:(باب إتمام المصلي صلاته إذا شك)

وروى فيه عن عطاء بن يسار، أن رسول الله -ﷺ- ، قال: إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى، أثلاثاً أم أربعاً؟ فليصلي ركعة، ويسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فإن كانت الركعة التي صلى خامسة: شفعها بهاتين، وإن كانت رابعة: فالسجدتان ترغيم للشيطان. [٦٠]

والحديث رواه الإمام مالك مرسلاً، ووصله غيره.

وقد أتبع الإمام مالك هذا الحديث أقوال الصحابة التي تؤكد معناه والعمل به.

فروى أن عبد الله بن عمر كان يقول: إذا شك أحدكم في صلاته، فليتوخ الذي يظن أنه نسي من صلاته، فليصله، ثم ليسجد سجدتي السهو وهو جالس. [٦١]

وروى عن عطاء بن يسار، أنه قال: سألت عبد الله بن عمرو بن العاص، وكعب الأحبار عن الذي يشك في صلاته فلا يدري أصلى ثلاثاً أم أربعاً؟ فكلاهما قال: فليقم فليصل ركعة أخرى، وليسجد سجدتين إذا صلى. [٦٢]

([٥٨]) الموطأ، (١/ ١٨٠، ح ٤٦٦) كتاب الجمعة، جامع ما جاء في الجمعة، عبد الرزاق، (٣/ ١٩٨) ح (٥٣٠٦) كتاب الجمعة، باب الغسل يوم الجمعة والطيب والسواك، ابن سعد الطبقات الكبرى، (٤/ ١٤٢) وهو صحيح عن نافع عن ابن عمر.

([٥٩]) المنتقى، الباجي ٢٠٣/١.

([٦٠]) الموطأ، ١/ ١٨٣، ح ٤٧٥، باب إتمام المصلي صلاته إذا شك، مسلم، (٤٠٠/١) ح (٥٧١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له

([٦١]) الموطأ، (١/ ١٨٤) ح (٤٧٦)، باب إتمام المصلي صلاته إذا شك، من طريق سالم عن ابن عمر، عبد الرزاق، (٢/ ٣٠٥) ح (٣٤٦٩) كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة، ابن المنذر الأوسط (٤٦٩/٣) ح (١٦٤٦) جماع أبواب السهو في الصلاة، ذكر اختلاف أهل العلم في المصلي يشك في صلاته ما يفعل؟، الطحاوي شرح معاني الآثار (٣/ ٣٨٠) ح (٢٣٤٨) كتاب الصلاة، باب: الرجل يشك في صلاته فلا يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً كلاهم من طريق مالك عن سالم، ابن أبي شيبة، (٣٨٤/١) ح (٤٤٠٩) كتاب الصلوات، في الرجل يصلي فلا يدري زاد أو نقص، من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر، البيهقي الكبرى، (٤/ ٥١٩) ح (٣٨٦٨)كتاب الصلاة، باب من شك فى صلاته فلم يدر صلى ثلاثاً أو أربعاً ، من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر، وهو صحيح.

([٦٢]) الموطأ، (١/ ١٨٤) ح (٤٧٧) باب إتمام المصلي صلاته إذا شك، ومن طريقه ابن أبي شيبة، (٣٨٤/١) ح (٤٤١١) كتاب الصلوات، في الرجل يصلي فلا يدري زاد أو نقص،

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

فقول عبد الله بن عمر وقول عبد الله بن عمرو بن العاص وكعب الأحبار-رضي الله عنهم- توافق معنى الحديث وتؤكده.
قال الباجي:" جواب عبد الله بن عمرو وكعب الأحبار في هذا الحديث على ما قدمناه من مذهب مالك وهو إن شاء الله تقرير قول عبد الله بن عمرو وهذا يدل على اتصال عمل الصحابة به."[٦٣]

الفرع الثاني: أمثلة تطبيقية على أقوال الصحابة الدالة على ترك العمل بالحديث الضعيف.

١ - مالا زكاة فيه من الحلي:

روى أبو داود وغيره: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده: أن امرأة أتت رسول الله -ﷺ- ومعها ابنة لها، وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب، فقال لها: "أتعطين زكاة هذا؟ " قالت: لا، قال: "أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار؟ " قال: فخلعتهما فألقتهما إلى النبي -ﷺ- ، وقالت: هما لله ولرسوله.[٦٤]
وروى عن أم سلمة قالت: كنت ألبس أوضاحاً من ذهب، فقلت:
يا رسول الله، أكنز هو؟ قال: "ما بلغ أن تؤدى زكاته، فزكي، فليس بكنز"[٦٥]

والبيهقي الكبرى، (٤/ ٥١٩) ح (٣٨٦٨) كتاب الصلاة، باب من شك فى صلاته فلم يدر صلى ثلاثاً أو أربعاً، وفي معرفة السنن (٣/ ٢٧٢)، ح (٤٥٣٩) كتاب الصلاة، سجود السهو، وسجود الشكر، من شك في صلاة فلم يدر ثلاثا صلى أم أربعاً، وفي الخلافيات، (١٢٤/٣) ح (٢١٨٣) كتاب الصلاة، مسألة (١١٢): ويبني على ما استيقن إذا وقع له هذا الشك، سواء كان في المرة الأولى والثانية فصاعداً، وهو صحيح.

(٦٣) المنتقى، الباجي ١٧٨/١.

(٦٤) احمد، (٦/ ٢٢٤) ح (٦٦٦٧) مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، أبو داود، (١٣/٣) ح (١٥٦٣) كتاب الزكاة، باب الكنز ما هو وزكاة الحلي، الترمذي، (٢٢/٢) ح (٦٣٧) أبواب الزكاة عن الرسول باب ما جاء في زكاة الحلي، النسائي (٣/ ٢٧) ح (٢٢٧٠) كتاب الزكاة، باب زكاة الحلي، الدارقطني السنن (٣/ ١٠) ح (١٩٨٢) كتاب الزكاة، باب استقراض الوصي من مال اليتيم، البيهقي الكبرى، (٨/ ٢٠٢) ح (٧٦٢٤)كتاب الزكاة، باب سياق أخبار وردت في زكاة الحلى، قال الامام أحمد بعد رواية الحديث " وهذا حديث قد رواه المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب نحو هذا، والمثنى بن الصباح وابن لهيعة يضعفان في الحديث، ولا يصح في هذا الباب عن النبي -ﷺ- شيء."

(٦٥) أبو داود، (٣/ ١٤) ح (١٥٦٤) كتاب الزكاة، باب الكنز ما هو وزكاة الحلي، الطبراني المعجم الكبير (٢٣/ ٢٨١) ح (٦١٣) باب عطاء بن رباح عن أم سلمة، الدارقطني السنن، (٢/ ٤٩٦) ح (١٩٥٠) كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته، الحاكم المستدرك، (٢/ ٣٣٩) ح (١٤٥٤) أول كتاب الزكاة، البيهقي الكبرى، (٨/ ١٤) ح (٧٣١٤) كتاب الزكاة، باب تفسير الكنز الذي ورد الوعيد فيه، قال الذهبي في ميزان الاعتدال(١/ ٣٦٥) : "عن ثابت بن

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وروى عن عبد الله بن شداد بن الهاد، أنه قال:دخلنا على عائشة زوج النبي -ﷺ- فقالت: دخل علي رسول الله -ﷺ- فرأى في يدي فتخات من ورق، فقال: "ما هذا يا عائشة؟ فقلت: صنعتهن أتزين لك يا رسول الله، قال: "أتؤدين زكاتهن؟ قلت: لا، أو ما شاء الله، قال: "هو حسبك من النار"[٦٦]

انتقد الإمام مالك هذه الأحاديث ولم يروي منها شيئاً ولم يعمل بها وروى من أقوال الصحابة ما يخالفها:

فروى عن عائشة -رضي الله عنها- أنها كانت تلي بنات أخيها يتامى في حجرها لهن الحلي، فلا تخرج منه الزكاة. [٦٧]

وروى عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أنه كان يحلي بناته وجواريه الذهب، فلا يخرج منه الزكاة.[٦٨]

قال ابن عبد البر:" لم يختلف قول مالك وأصحابه في أن الحلي المتخذ للنساء لا زكاة فيه وأنه العمل المعمول به في المدينة"[٦٩]

٢ - **المسح على العمامة والخمار:**

روى مسلم عن المغيرة بن شعبة أن النبي -ﷺ- مسح على الخفين، ومقدم رأسه، وعلى عمامته. [٧٠]

انتقد الإمام مالك هذا الحديث وأورد من أقوال الصحابة ما يخالفه:

عجلان: وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء، وقال: لا يتابع في حديثه. فمما أنكر عليه: حديث عتاب بن بشير، عنه، عن عطاء، عن أم سلمة، قالت: كنت ألبس أوضاحاً الحديث...

([٦٦]) أبو داود، (٣/ ١٤) ح (١٥٦٥) كتاب الزكاة، باب الكنز ماهو وزكاة الحلي، الدارقطني السنن (٢/ ٤٩٧) ح (١٩٥١) كتاب الزكاة، باب زكاة الحلي، البيهقي معرفة السنن (٦/ ١٤٣، ح ٨٢٩٦) كتاب الزكاة، باب زكاة الحلي، قال الدارقطني بعد رواية الحديث: " محمد بن عطاء هذا مجهول"، وقال أبو المظفر السمعاني في الاصطلام، (٢/ ١٠٥) بعد أن سرد أحاديث زكاة الحلي الملبوس: " ونحن نقول: هذه الأخبار ضعيفة في الإسناد"

([٦٧]) الموطأ، (٢٥٦/١) ح (٦٥٦) كتاب الزكاة باب ما يجب في الزكاة من الحلي والتبر، الشافعي المسند، (ص٩٥) من كتاب الزكاة من أوله إلا ما كان معادا، البيهقي الكبرى (٨/ ١٩٧) ح ٧٦٠٩، كتاب الزكاة، باب من قال: لا زكاة في الحلى، قال ابن الأثير في الشافي (٣/ ٧١): "هذا حديث صحيح" وكذلك ذكر ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٥٨٢) وغيرهما.

([٦٨]) الموطأ، (٢٥٦/١) ح (٦٥٧) كتاب باب ما يجب في الزكاة من الحلي والتبر، الشافعي المسند (ص ٩٦) ومن كتاب الزكاة من أوله إلا ما كان معاداً، الطحاوي أحكام القرآن، (١/ ٢٦٢) ح (٥٢٦) كتاب الزكاة، تأويل الزكوات المذكورات في القرآن، البيهقي الكبرى، (٨/ ١٩٧) ح (٧٦١٠) كتاب الزكاة، باب من قال: لا زكاة في الحلى قال ابن الأثير في الشافي (٣/ ٧٢): "هذا حديث صحيح وهو مؤكد للحديث قبله مقرر للحكم فيه" - يقصد أثر عائشة-

([٦٩]) الاستذكار، ابن عبد البر ١٥٠/٣.

([٧٠]) مسلم، ٢٣١/١، ح ٢٤٧، كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

فروى أنه بلغه أن جابر بن عبد الله الأنصاري سئل عن المسح على العمامة؟ فقال: لا حتى يمس الشعر بالماء. (٧١)

وروى عن نافع، أنه رأى صفية بنت أبي عبيد، امرأة عبد الله بن عمر تنزع خمارها وتمسح على رأسها بالماء، ونافع يومئذ صغير. (٧٢)

قال القاضي عبد الوهاب: " ولا يجوز المسح على عمامة ولا خمار بدلًا عن الرأس خلافًا لأحمد وداود، لقوله جل وعز: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة:٥] وهذا يوجب مباشرة العضو"(٧٣)

وقال ابن عبد البر:" وأما الذين لم يروا المسح على العمامة ولا على الخمار فعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشعبي والنخعي وحماد بن أبي سليمان وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وأصحابهم"(٧٤)

قال النسائي: " والصحيح عن المغيرة: أن النبي -ﷺ- مسح على الخفين والله أعلم" (٧٥)

وقال ابن عبد البر: " وروايته – يعني البخاري- عن المغيرة ليس فيها ذكر العمامة، وكذا لم يذكره النسائي، وقد ذكر أبواب المسح على العمامة، وكذا أبو داود" (٧٦)

٣- الوضوء من غسل الميت:

روى الإمام أحمد وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي -ﷺ- أنه قال: "مِنْ غُسْلِها الغسْل، ومِنْ حَمْلها الوضوء" أي الجنازة.(٧٧)

---

(٧١) الموطأ، (١/ ٣٧) ح (٨٣)، كتاب وقوت الصلاة، باب ما جاء في مسح الرأس، بلاغاً ووصله الترمذي، (١٤٧/١) ح (١٠٢) أبواب الطهارة، باب ما جاء في المسح على العمامة، ابن أبي شيبة، (٢٩/١) ح (٢٣١) كتاب الطهارات من كان لا يرى المسح عليها ويمسح على رأسه، البيهقي الكبرى، (١٨٧/١) ح (٢٨٦) كتاب الطهارة باب إيجاب المسح بالرأس وإن كان متعمماً، ومعرفة السنن (١/ ٢٧٦) ح (٦٣٠) كلهم عن محمد بن عمار بن ياسر، وهو صحيح.

(٧٢) الموطأ، (٣٧/١) ح (٨٣)، كتاب وقوت الصلاة، باب ماجاء في مسح الرأس، ابن أبي شيبة، (٣٠/١) ح (٢٤٢)كتاب الطهارات، في المرأة كيف تمسح رأسها، البيهقي الكبرى، (١/ ١٨٨)، ح (٢٨٧) كتاب الطهارة، باب إيجاب المسح بالرأس وإن كان متعمماً، وهو صحيح.

(٧٣) المعونة، القاضي عبد الوهاب ١٢٥/١.

(٧٤) الاستذكار، ابن عبد البر ٢١١/١.

(٧٥) السنن الكبرى، البيهقي ، ١٢٣/١.

(٧٦) الأجوبة عن المسائل المستغربة، ابن عبد البر، ص٦٩.

(٧٧) أحمد (٤٠٨/٧) مسند أبي هريرة، أبو داود، ٧٣/٥، ح ٣١٦١، أول كتاب الجنائز، باب في الغسل من غسل الميت، الترمذي، (٤٨١/٢) ح (١٠١٤) أبواب الجنائز، ما جاء في الغسل من غسل الميت، ابن حبان (١٩٢/٢) ح (١١٤٤) النوع الخامس والخمسون، ذكر

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

انتقد الإمام مالك هذا الحديث فروى من أقوال الصحابة ما يخالفه:
فروى أن عبد الله بن عمر حنط ابناً لسعيد بن زيد وحمله، ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ.[٧٨]
وروى أن أسماء بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- غسلت أبا بكر الصديق حين توفي، فقالت لمن حضرها من المهاجرين: إني صائمة، وإن هذا يوم شديد البرد، فهل علي من غسل؟ قالوا: لا.[٧٩]
قال ابن عبد البر:"وإنما أدخل مالك هذا الحديث إنكاراً لما روي عن النبي -ﷺ- أنه قال: "من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ، وهو حديث يرويه بن أبي ذئب عن

الأمر بالوضوء من حمل الميت، أبو يوسف، الآثار، (ص ٧٨) ح (٣٨٥) باب في غسل الميت، عبد الرزاق، (٤٠٧/٣) ح ٦١١٠، كتاب الجنائز، باب من غسل ميتاً اغتسل أو توضأ، أبي الجعد المسند، (ص ٤٠٤) ح (٢٧٥٤) ابن أبي شيبة، (٢/ ٤٧٠)، ح (١١٥٢) كتاب الجنائز، من قال على غاسل الميت غسل، البيهقي الكبرى، (٢/ ٣٨٢) ح (١٤٤٨)، كتاب الطهارة، باب الغسل من غسل الميت قال الإمام أحمد الجامع لعلوم أحمد (١٦٥/١٤): "ليس فيه حديث يثبت"، وقال مرة: "لا يصح الحديث فيه، ولكن يتوضأ"، وقال مرة: "الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة"، وقال الترمذي بعد ذكر الحديث: " حديث أبي هريرة حديث حسن، وقد روي عن أبي هريرة موقوفاً.

(٧٨) الموطأ، (٢٧/١) ح (٥٩) كتاب وقوت الصلاة، باب مالا يجب فيه الوضوء، البخاري (١/ ٤٢٢) ذكره في الترجمة بدون اسناد، كتاب الجنائز، باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر، ابن أبي شيبة، (٢/ ٤٧٠) ح (١١١٤٤) كتاب الجنائز، من قال ليس على غاسل الميت غسل، البيهقي الكبرى، (٢/ ٤٠٠) ح (١٤٨٣) كتاب الطهارة، باب الغسل من غسل الميت، وذكره ابن قرقول في مطالع الأنوار في صحاح الآثار (٢/ ٣١٥) حرف الحاء مع النون، قال ابن حجر في تغليق التعليق (٤٦٠/٢): "قلت اسم ابن سعيد المذكور عبد الرحمن وقد وقع لنا مسمى فيما قرأت عاليا على إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد أن أحمد بن أبي طالب أخبره أنا أبو المنجا ابن اللتي أنا أبو الوقت أنا محمد بن عبد العزيز الهروي أنا عبد الرحمن بن أبي شريح أنا البغوي ثنا العلاء بن موسى ثنا الليث عن ناقع أنه رأى عبد الله بن عمر حنط عبد الرحمن بن سعيد بن زيد فذكره ووقع لنا بعلو من حديث الليث" فهو صحيح.

(٧٩) الموطأ، (٣٧٠/١) ح (١٠٠٦)، كتاب وقوت الصلاة، باب غسل الميت، وهو منقطع، عبد الرزاق، (٣/ ٤٠٩) ح (٦١٢٣)كتاب الجنائز، باب المرأة تغسل الرجل، ابن حزم المحلى (٢٧١/١) باب الأشياء الموجبة غسل الجسد كله، كلاهما من طريق مالك، وقد وصله ابن سعد في الطبقات (٣/ ١٨٧) فقال: " أخبرنا معن بن عيسى قال: أخبرنا أبو معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن أبا بكر غسلته أسماء بنت عميس، وقال: أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثني عبد الله بن جعفر عن أبي عبيد حاجب سليمان عن عطاء قال: غسلته في غداة باردة فسألت عثمان هل عليها غسل؟ فقال: لا، وعمر يسمع ذلك ولا ينكره."

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

صالح مولى التوءمة عن أبي هريرة عن النبي -ﷺ- وقد جاء من غير هذا الوجه أيضاً وإعلاماً أن العمل عندهم بخلافه"[٨٠]

قال ابن العربي:" وقد روي عن النبي -ﷺ- أنه قال: "على من غسل الميت الغسل وعلى من حملة الوضوء" ولو كان هذا الحديث صحيحاً لما خفي على المهاجرين حين قالوا لأسماء ابنة عميس، وقد غسلت أبا بكر زوجها: لا غسل عليك، ولهذا رد مالك رحمه الله هذا الحديث ونعم ما اعتمد في الرد لأن الحديث إذا تركه الخلفاء والمهاجرون يكون ذلك غمزاً فيه فكيف بالضعيف"[٨١]

وقال الباجي: " لا خلاف أن من حنط ميتاً لا وضوء عليه ومن حمله فلا وضوء عليه عند جمهور الفقهاء وما روي في ذلك: (من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ) فليس بثابت ولو صح كان معناه أن يتوضأ إن كان محدثاً ليكون على وضوء فيصلي عليه مع المصلين"[٨٢]. ومثل هذا كثير عند الإمام مالك رحمه الله.

الخاتمة : تشتمل علي أبرز نتائج البحث وتوصياته :

بعد هذا العرض والبحث في موضوع «أثر أقوال الصحابة رضي الله عنهم في ترك العمل بالحديث الضعيف وتطبيقاته» تبيّن أن مواقف الصحابة وأقوالهم كان لها عظيم الأثر في تكوين منهج الأمة في التعامل مع الحديث الضعيف، وأن الإمام مالك -رحمه الله- كان من أوائل الأئمة وأكثرهم تدويناً لأقوال الصحابة واحتكاماً لها في تبيين درجة الحديث من حيث الصحة وعدمها.

وقد خلص البحث إلى عدة نتائج مهمة، أبرزها:

١ - الحديث الضعيف عند المحدثين هو ما لم تتوافر فيه شروط الصحة والحسن، بينما نظر إليه الأصوليون من زاوية القبول والرد، مما يعكس تباين المناهج وتكاملها في الوقت نفسه.

٢ - لإمام مالك كان شديد التحري في الرواية، فترك كثيرًا من الأحاديث الضعيفة، ولم يتورع عن نقدها، كما كان يوظّف أقوال الصحابة لتقوية بعضها أو لتركها وردّها.

٣ - من أقوال الصحابة -رضي الله عنهم- ما قوّى العمل ببعض الأحاديث الضعيفة، فصار لها قوة عملية معتبرة عند الفقهاء والأصوليين.

٤ - من أقوالهم -رضي الله عنهم- أيضًا ما دلّ على ترك بعض الأحاديث الضعيفة وردّها، كحديث الوضوء من غسل الميت، وسرد ركعات الوتر ثلاثاً أو خمساً دون تسليم، مما يعكس دقة الصحابة في التثبت من الرواية.

---

(٨٠) الاستذكار، ابن عبد البر ١٧٤/١.

(٨١) القبس ، ابن العربي، ص٤٣٩

(٨٢) المنتقى ، الباجي٦٥/١.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٥ - الأمثلة التطبيقية أظهرت أن الإمام مالك لم يكن يروي الحديث الضعيف، وإن رواه قرنه بقول صحابي يقويه أو ينتقده، فكان منهجه انعكاسًا عمليًا لأثر أقوال الصحابة في حماية السنة وصيانة التشريع.

٦- الإمام مالك تنبه إلى شروط صحة الحديث كعدالة الراوي، واتصال السند وغيرها، قبل الاصطلاح عليها في علم مصطلح الحديث.

وبذلك يظهر أن دراسة مواقف الصحابة في هذا الباب تسهم في فهم أصول النقد الحديثي، وتبرز أصالة علم الجرح والتعديل، كما تُظهر مكانة الإمام مالك في الحفاظ على نقاء الرواية والتمسك بما ثبت عنده عن رسول الله -ﷺ- وصحابته الكرام.

التوصيات :

١ - ضرورة جمع أقوال الصحابة في التعامل مع الحديث الضعيف في مؤلف مستقل، لتكون مرجعًا يسهل على الباحثين والدارسين الرجوع إليه، بدلًا من تفرّقها في بطون كتب الحديث والأثر.

٢ - إعادة دراسة منهج الإمام مالك مقارنةً بمناهج بقية الأئمة، لإبراز مدى تأثر كل إمام بأقوال الصحابة ومواقفهم العملية، وبيان الفروق الدقيقة بين المدارس الحديثية والفقهية.

٣ - الاهتمام بالدراسات التطبيقية التي تكشف كيف ترك الصحابة العمل ببعض الحديث وتضعيفه، وربط ذلك بعمل الأمة، لما لذلك من أثر كبير في فهم مسار النقد الحديثي المبكر.

٤ - تشجيع الباحثين على توظيف المنهج الاستقرائي التحليلي في تتبع الأمثلة التطبيقية، مما يسهم في بناء رؤية أكثر وضوحًا حول حدود العمل بالحديث الضعيف وأثره في التشريع.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

المصادر والمراجع:

١ – الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري ، المؤلف: جمال الدين أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي المالكي (ت ٤٦٣ هـ)، قرأه وعلق عليه: عبد الخالق بن محمد ماضي ، أصل التحقيق: رسالة ماجستير بجامعة الجزائر كلية العلوم الإسلامية تخصص أصول الفقه ١٤٢٢ هـ ، تقديم: محمد بن عمر بن سالم بازمول ، الناشر: وقف السلام الخيري، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢ – الاستذكار ، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ – ٢٠٠٠م .

٣ - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم) وذِكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة أقدارهم ، المؤلف: أبو عمر، يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) ، عُنِيَتْ بنشره: مكتبة القدسي، بالقاهرة، عام ١٣٥٠ هـ ، تصوير: دار الكتب العلمية – بيروت.

٤ – الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٩ هـ) ، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف ، الناشر: دار طيبة، الرياض – السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥ - بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ، المؤلف: محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ) ، المحقق: محمد مظهر بقا ، الناشر: دار المدني، السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٦ – التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين - رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه ، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين ، ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ ، دراسة وترتيب وتحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف ، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ه- ١٩٧٩م.

٧ – ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، المؤلف: القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي (ت ٥٤٤ هـ) ، مجموعة من المحققين ، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ، الطبعة: الأولى [ثم أعادتْ

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

طبعها طبعة ثانية بنفس الصف وترقيم الصفحات] ، وطبعتُها: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب.
٨ – تفسير الموطأ ، المؤلف : أبو مطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي القرطبي الأندلسي (ت ٤١٣ه) ، حققه وقدم له وخرج نصوصه أ . د/ عامة حسن صبري ، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، إدارة الشؤون الإسلامية = دولة قطر، طبع بتمويل الهيئة القطرية للأوقاف .
٩ - الجامع لعلوم الإمام أحمد – الفقه ، الإمام: أبو عبد الله أحمد بن حنبل ، المؤلف: خالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح] ، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١٠ - الجرح والتعديل ، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي ، الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧ هـ) ، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن - الهند
الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
١١ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)
الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر ، عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
١٢ - الدر المنثور ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، الناشر: دار الفكر – بيروت.
١٣ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه ، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ) ، المحقق: محمد الصباغ ، الناشر: دار العربية – بيروت.
١٤ - سنن أبي داود ، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥ هـ) ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد [ت ١٣٩٢ هـ] ، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
١٥ - سنن الدارقطني ، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) ، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

برهوم ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٦ - سنن الترمذي (الجامع الكبير) ، المؤلف: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف ، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.
١٧ - السنن الكبرى ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ، المحقق: محمد عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٨ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، المؤلف: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت ١٣٦٠هـ) ، علق عليه: عبد المجيد خيالي ، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٩ - شرح معاني الآثار ، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١ هـ) ، حققه: محمد سيد جاد الحق (جـ ١)، محمد زهري النجار (جـ ٢ - ٤) من علماء الأزهر الشريف ، زاد في تصحيحه ورَقّمَه وفهرسه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية ، الناشر: عالم الكتب، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٢٠ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري ، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢١ - صحيح البخاري ، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي ، تحقيق: جماعة من العلماء ، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني ، ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة.
٢٢ - صحيح مسلم ، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ) ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي [ت ١٣٨٨ هـ] ، الناشر: مطبعة

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ، (ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها) ، عام النشر: ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
٢٣ - صفة الصفوة ، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)
المحقق: أحمد بن علي ، الناشر: دار الحديث، القاهرة، مصر ، الطبعة: ١٤٢١هـ/٢٠٠٠مز
٢٤ - صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط ، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) ، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر ، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية ، ١٤٠٨ه.
٢٥ - الضعفاء الكبير ، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ) ، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي ، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢٦ - الطبقات الكبرى ، المؤلف: محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري المعروف بابن سعد ، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٢٧ – العلل ، المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت ٢٣٤ هـ) ، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي [ت ١٤٣٩ هـ] ، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م .
٢٨ - فتح الباري بشرح البخاري ، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي [ت ١٣٨٨ هـ] ، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب [ت ١٣٨٩ هـ] ، الناشر: المكتبة السلفية – مصر ، الطبعة: «السلفية الأولى»، ١٣٨٠ - ١٣٩٠ هـ.
٢٩ - مطالع الأنوار على صحاح الآثار ، المؤلف: إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت ٥٦٩هـ) ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث ، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٣٠ - القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ) ، المحقق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم ، الناشر: دار الغرب الإسلامي ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢ م.
٣١ - الكامل في ضعفاء الرجال ، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة ، الناشر: الكتب العلمية - ، بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م . وضع حواشي هذه النسخة الإلكترونية: الشيخ محمود خليل جزاه الله خيرا.
٣٢ - كشف المغطا في فضل الموطا ، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ) ، المحقق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي ، الناشر: دار الفكر – بيروت.
٣٣ - الكفاية في علم الرواية ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) ، صححه: أبو عبدالله السورقي ، قابله: إبراهيم حمدي المدني ، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن ، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧ هـ.
٣٤ - لسان العرب ، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ) ، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين ، الناشر: دار صادر – بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
٣٥ – المستصفى ، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٣٦ - مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) ، المحقق: شعيب الأرنؤوط [ت ١٤٣٨ هـ]- عادل مرشد – وآخرون ، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر: مؤسسة الرسالة.
٣٧ - المصنف في الأحاديث والآثار ، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت ٢٣٥ هـ) ، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت ، الناشر: (دار التاج - لبنان)، (مكتبة الرشد - الرياض)، (مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة) ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ مز
٣٨ - المعونة على مذهب عالم المدينة «الإمام مالك بن أنس» ، المؤلف: القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت ٤٢٢ هـ) ، تحقيق ودراسة: حميش عبد الحق ، أصل الكتاب:

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة.
٣٩ - معجم مقاييس اللغة ، المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون [ت ١٤٠٨ هـ] ، (رئيس قسم الدراسات النحوية بكلية دار العلوم سابقا، وعضو المجمع اللغوى) ، الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة: الثانية، (١٣٨٩ - ١٣٩٢ هـ) (١٩٦٩ - ١٩٧٢ م).
٤٠ - معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) ، المحقق: نور الدين عتر ، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت.
٤١ – الموطأ ، المؤلف: مالك بن أنس، رواية أبي مصعب الزهري، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد- محمود خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، عام النشر: ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.
٤٢ - نفائس الأصول في شرح المحصول ، المؤلف: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المشهور بـ (القرافي) (ت ٦٨٤ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض ، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة – السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413